

العوامل المحددة للطاقة الضريبية في العراق للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٦

م.م. عامر عمران كاظم
المعموري
كلية الادارة والاقتصاد

م.د. عياد محمد علي باش
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المقدمة

تعد السياسة المالية واحده من أهم السياسات الاقتصادية في جميع البلدان سواء كانت متقدمة أم نامية، بسبب معالجتها للأوضاع الاقتصادية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي، وتمثل الضرائب أهم أدوات السياسة المالية والتي تحظى باهتمام كثير من المفكرين والباحثين وعلى اختلاف مشاربهم، ويندرج في قائمه الاهتمام بالضرائب ، مفهوم الطاقة الضريبية والذي يعد من المؤشرات الأساسية و المهمة في دراسة الهيكل الضريبي ونظراً لهذه الأهمية، كانت هناك الكثير من الدراسات والأفكار التي تختص بهذا المفهوم ومحدداته، وتسير هذه الدراسة في هذا الإطار، آذ تمثل محاوله لتحديد محددات الطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٦)، لأجل التعرف على كفاءة أداء النظام الضريبي، وقدرته على تعبئه الموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تعاني البلدان النامية وخصوصاً البلدان غير النفطية من شحه في المدخرات المحلية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية ، لذا فإنها تسعى للبحث عن مصادر تمويل محليه بديله ، وقد وجدت الإدارة المالية ضالتها في بديل مناسب إلا وهو الادخار الإجباري أو فرض ضرائب يتم تحصيلها من قبل جهاز ضريبي كفوء قادر على زيادة الحصيلة الضريبية بأقل نفقات ممكنه ، و بإمكان البلدان النامية القيام بذلك نظراً لوجود طاقه ضريبية معطلة فيها ،لكي تتمكن الدولة من أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والوفاء بالتزاماتها المختلفة الداخلية والخارجية ، وينطبق على حاله الاقتصاد العراقي في الظروف غير الطبيعية .

فرضيه البحث:

ينطلق البحث من فرضيه مؤداها الآتي :
((هناك محددات داخلية و خارجية، تباينت تأثيراتها الكلية سلباً و إيجاباً على الطاقة الضريبية في العراق)) .

هدف البحث:

) يهدف البحث إلى التعرف على أهم محددات الطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٦).

أهميه البحث:

من التحديات الأساسية التي تواجه قضايا تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، هي الطاقة الضريبية والعمل على رفعها إلى مستويات أعلى مما هي عليه نظراً لضعفها من جهة وكثرة الضائعات منها من جهة أخرى ، كبديل اقتصادي في تفعيل النشاط الاستثماري.

أسلوب البحث :

أتبع الباحث الأسلوب النظري في عرض محددات النشاط الضريبي الكلي ، وأسلوب التحليل القياسي للعلاقة بين الطاقة الضريبية ومحدداتها ، بدأ بجمع البيانات وتبويبها ومن ثم القياس والتحليل.

هيكلية البحث :

لغرض الوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى الآتي :

أولاً : مفهوم الطاقة الضريبية

ثانياً : الاستعراض المرجعي

ثالثاً : قياس محددات الطاقة الضريبية

١- توصيف النموذج

٢- قياس وتحليل النموذج

رابعاً : الاستنتاجات و التوصيات

١ - الاستنتاجات

ب - التوصيات

أولاً: مفهوم الطاقة الضريبية Taxable Capacity Concept:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الطاقة الضريبية Taxable Capacity ، وأن اختلفت في الشكل إلى أنها واحدة في جوهرها لقد عرفها ستامب STAMP بأنها الدخل الأهلي مطروحاً منه حد الكفاف (١). ويكتنف هذا التعريف صعوبة تحديد حد الكفاف، الأمر الذي جعل من الطاقة الضريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا الحد وكيفية تحديده والذي يختلف عبر الزمان والمكان.

وفي تعريف آخر للطاقة الضريبية ، أنها النقطة التي تصبح بعدها التكلفة الحدية الاجتماعية للضرائب أكبر من التكلفة الحدية الاجتماعية لطرق التمويل الأخرى وخصوصاً طريقه التمويل بالعجز (٢) . وهذا التعريف يقوم على أساس المفاضلة بين طرق التمويل المختلفة للنفقات العامة ، وبالتالي فهو تعريف مالي بحت الأمر الذي جعل هدفه منصباً على تحديد الحد الأقصى للضغط الضريبي *

إلى جانب ذلك فقد عرفت الطاقة الضريبية بمدى قدرة الدخل القومي على تحمل العبء الضريبي (٣) أنها الحد الأقصى من الضرائب الذي بمقدور الحكومة جبايته دون الأضرار بالمستوى المعيشي للأفراد أو بالطاقة الإنتاجية القومية. (٤)

كما عرفت الطاقة الضريبية أيضاً" بأنها الحجم الأمثل للايرادات الضريبية الواجب تحصيلها في حالة تطبيق كل دولة لنظامها الضريبي بشكل فعال (٥) .

أو هي نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الحصيلة الضريبية الذي باستطاعة الدولة جبايتها نتيجة لتطبيقها مجموعه من متوسطات الأسعار الضريبية على أوعيه ضريبية مختلفة (٦).

وأيضاً عرفت بأنها الحد الأقصى للعبء الضريبي الامثل الذي بمقدور المجتمع تحمله في ضوء درجة نموه وهيكل اقتصاده ، وحجم نفقاته العامة ومدى إنتاجيتها فضلاً عن قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب وهذا المفهوم للطاقة الضريبية جعلها تمثل العبء الضريبي الامثل الذي يوفق بين حاجة الحكومة للإيراد الضريبي لتمويل نفقاتها العامة ومدى قدرتها على حصره وتحصيله من جهة، وبين قدرة الفرد على دفع الضرائب وتحمل عبئها من جهة أخرى (٧).

و يتضح من التعاريف السابقة للطاقة الضريبية ، بأنها قد أغفلت الجانب الثاني من الموازنة العامة وهو النفقات العامة باستثناء التعريف الأخير. وركزت على الجانب الآخر الضرائب باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات العامة ، حينما اعتمدت مفهوماً للطاقة الضريبية لا يخرج عن هذا الإطار والذي يقوم أساساً" على تحديد الحد الأقصى لما يمكن استقطاعه من الدخل القومي على شكل ضرائب . وبصدد الحد الأقصى للطاقة الضريبية فقد اختلفت الآراء بشأنه فالبعض يراه حداً ثابتاً ومطلقاً ويقترح تحديده بنسب معينه (٢٠% أو ٢٥%)، إذ تمثل هذه النسب خطوطاً" حمراء للحكومة لا يمكن تجاوزها ، وبعبارة أخرى فإن ذلك سيؤدي إلى أحداث آثار ضارة بالاقتصاد والمجتمع (٨) وهناك من يرى بان فكرة التحديد هذه خاطئة لأسباب عديدة أهمها (٩):

- ١- أنها ربطت بين جانبيين أحدهما جانب مالي بحت متمثل بالضرائب والأخر جانب حقيقي يتمثل بالدخل القومي والذي يمثل الناتج القومي الصافي بتكلفه عوامل الإنتاج .
- ٢- أنها تهمل الآثار التي تحدثها النفقات العامة وما يتحقق عنها من منفعة عامة.

وبعكس فكرة التحديد هذه فإن ((ريتشارد جود)) يرى غير ذلك حينما يقول ((أننا نادراً ما نواجه حداً مطلقاً ، فعادةً لا يحدد حد الضريبة أي مستوى محدد ، وإنما هو يعكس الحكم بأن الضرر المترتب على زيادة الضرائب فوق نقطة معينه ، سيحجب مزايا العائد الأكبر لتمويل النفقات العامة أو تخفيض معدل التضخم المحتمل)) (١٠).

ويمكن التمييز بين مفهومين للطاقة الضريبية (١١) :

١- الطاقة الضريبية الفعلية Actual Taxable Capacity
وتعني تلك الكتلة الضريبية التي تتحقق فعلاً في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية السائدة في البلد .

٢- الطاقة الضريبية الممكنة (أو المحتملة) Potential :Taxable Capacity
وتعني تلك الكتلة الضريبية التي من الممكن تحقيقها في اقتصادات البلدان المتخلفة حينما تتمكن من القضاء على الأسباب الجوهرية الكامنة وراء ضعف الحصيلة الضريبية للدولة ، وذلك في ضوء استهداف الدفع المستمر لعملية التنمية وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية منها والتضخمية ، و مقروناً ذلك بالحرص الواعي على تحقيق العدالة الضريبية .
ويشير أحد الباحثين (١٢) إلى الأهمية التي تنطوي عن استخدام هذين المفهومين للطاقة الضريبية ، والتي تتجلى في كون هذا الاستخدام قد أضاف أداة تحليلية مفيدة إلى أدوات التحليل في المالية العامة والتي يمكن من خلالها فهم مشكلات الموازنة العامة في البلدان المتخلفة فهماً معمقاً مع وجود إمكانية للاستعانة بها في معالجتها أيضاً .

ونظراً للصعوبات التي تكتنف تحديد مفهوم الطاقة الضريبية وما يختلط من مفاهيم أخرى وما تثيره من مشكلات . كل ذلك وغيره قد أثار حفيظة الباحثين ومن بينهم ريتشارد مسجريف R.Musgrave والذي حذب فكرة الحجم إلا مثل للموازنة العامة مفضلاً إياها عن فكرة الطاقة الضريبية ، وكان لهذا التفضيل عنده ما يبرره كونها ذات شمولية أكبر من سابقتها ، لأنها تأخذ بنظر الاعتبار بنية النظام الضريبي والآثار الاقتصادية للضرائب والنفقات العامة وما تحققه من نفع عام (١٣) . ويضيف الباحثان إلى ذلك، بأن الضرائب في الوقت الحاضر لم تعد المصدر الوحيد للإيرادات العامة رغم كونها مصدراً أساسياً ، بل إلى جانبها مصادر أخرى لأثقل أهميه عنها كالإيرادات الربعية والقروض العامة وغيرها .

ثانياً: الاستعراض المرجعي:

لقد أثار نظرية الطاقة الضريبية عدة تساؤلات، لعل الأبرز منها، وهو هل إن هذه النظرية وليدة البحث العلمي المجرد أم نتاج إحصاءات التجارب المالية التي مرت بها الدول الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبمعنى آخر ما هي الدوافع وراء نشوء هذه النظرية ؟
للإجابة على ذلك ثمة مبررات لهذه النشأة والتي تتمثل في (١٤) :

١- تراكم القروض العامة بعد الحرب وما رافقها من زيادة ملحوظة في نفقات خدمة الدين العام.

٢ - التقديرات الخاصة بتعويضات الحرب مع ضرورة تقدير طاقة الدولة المغلوبة على تحملها مالياً.

٣ - الزيادة المطردة في النفقات العامة وما أوجت من فكرة ضرورية لمعرفة، طاقة المجتمعات على تمويلها.

ويتفق الباحثان مع وجهة النظر الثانية منطلقين في ذلك من حقيقة لا غبار عليها ، ألا وهي ، أن الفكر انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد .

وبالنظر لأهمية الطاقة الضريبية Taxable Capacity للبلدان المتقدمة منها والنامية على وجهه الخصوص ، والتي تتجلى في كون الطاقة الضريبية تشكل إحدى التحديات

الأساسية التي تواجه مسألة تعبئة الموارد المحلية اللازمة لقيام الحكومة بوظائفها المختلفة ، وقد انقسمت الآراء بشأنها بين معارض ومؤيد ولكل حججه وأسانيده (١٥) . فالرأي المعارض والذي تزعمه دالتون Dalton وغيره يرون إن محاولة تقدير ما يسمى (بالطاقة الضريبية) هو أمر تكتنفه صعوبات تحليلية ، فضلاً عن وصفهم إياها بأنها مجرد تعبير غامض لفكرة المقدرة على الدفع بمفهومها العادي الذي أخذ بها الباحثون من قبل . أما الرأي المؤيد والذي يتزعمه ستامب Stamp ويتبعه المالي الهندي Shirass وغيرهما حينما يرون أن هناك حد أقصى لما يستطيع المجتمع أن يتحملة من ضرائب لتمويل النفقات العامة ممثلاً في الطاقة الضريبية للمجتمع ، ولعل مبعث الاهتمام بها يعود إلى أن صحة قياس الطاقة الضريبية يعتمد أولاً وأخيراً على صحة فهمها وتحليل العوامل المختلفة الحاكمة لها . ولم يعد الاهتمام بموضوع الطاقة الضريبية مقتصرأ على ذلك بل أمتد ليشمل ذلك طبيعة تناوله من قبل الباحثين والدارسين قديماً وحديثاً . فقديماً أنصب الاهتمام من خلال تناوله من زاوية نظريه بحثه كما هو الحال في كتابات الأقتصاديين بول باران وكالدور وغيرهم، أما حديثاً فكان الاهتمام مرتكزاً على تناول هذا الموضوع والتعرض إليه بحثاً وتحليلاً (١٦) في هذا الاتجاه ظهرت العديد من الدراسات وأهمها دراسة لويس مارتن (A.Lewis -) في منتصف الخمسينات من القرن العشرين وكذلك دراسة لوتز - مورس (A.Marrtin) في منتصف الستينات من القرن ذاته حينما حاولا قياس الطاقة الضريبية من خلال إيجاد أنحدار نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي (T/Y) بالنسبة لمتغيرين مستقلين هما متوسط دخل الفرد (YP) ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي (F/Y) وفق الصيغة الآتية :

$$T/Y = a + b_1 YP + b_2 (F/Y) \dots\dots\dots(1)$$

و إلى جانب هاتين الدراستين الراندتين، ظهرت دراسات أخرى تصب في نفس الاتجاه الذي يتخذ أسلوب القياس الكمي في دراسة الطاقة الضريبية في جميع البلدان سواء كانت متقدمة أم نامية . ومن أهم تلك الدراسات دراسة وليامسون (williamson) في عام ١٩٦١ حينما درس الطاقة الضريبية وعلاقتها بدرجة التقدم الاقتصادي للبلد والذي عبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (AY) وفق الصيغة الآتية:

$$T/Y = a + b_1 AY \dots\dots\dots(2)$$

واستناداً إلى هذه الدراسة جاءت دراسة بلاسشاربت (Plasscharpt) والتي أجريت على عشرين بلداً " نامياً" ومن خلال إضافته لعامل آخر وهو درجة الانفتاح الاقتصادي معبراً عنه بنسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة الآتية :

$$T/Y = a + b_1 AY + b_2 (F/Y) \dots\dots\dots(3)$$

واتساقاً" مع ظروف البلدان النامية وطبيعة اقتصاداتها ،حاول باهل (Bahl) تطوير معادلة (Lotz-Morse) في عام ١٩٧١، عن طريق دراسة الطاقة الضريبية وعلاقتها بمتغيرين وهم حصة قطاع التعدين من الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن درجة الانفتاح الاقتصادي (N/Y) ،والثاني حصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن الدخل الفردي (AY) وفق الصيغة الآتية:

$$T/Y=a+b_1NY +b_2AY.....(4)$$

ثم كرر المحاولة بدراسة أخرى في عام ١٩٧٢ وأعقبتها دراسات أخرى مثل دراسة شيليا (Chelliash) في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ ودراسة Tait في عام ١٩٧٩ . أضافه إلى ذلك دراسة هنريكس (Hinrichs) والتي شملت ستين بلداً منها أربعون بلداً " متقدماً و الأخرى بلدان نامية .

وكان الهدف منها هو بيان الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي وعلاقتها بمتغيرين : الأول درجة التقدم الاقتصادي معبراً عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي ، والثاني هو درجة الانفتاح على العالم الخارجي معبراً عنه بنسبة الاستيرادات من الناتج القومي الإجمالي . وكذلك دراسة منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والتي شملت ستة وثلاثين بلداً نامياً إذ بينت العلاقة بين الطاقة الضريبية والتقدم الاقتصادي معبراً عنه بعدة متغيرات وهي متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي و أخيراً جرت عدة محاولات للقياس الكمي للطاقة الضريبية في بلدان عربيه كالأردن ** و العراق . ومن بين هذه الدراسات دراسة (طه يونس حمادي و حميد حسين إلهيتي) والتي حاولت تحديد العوامل الجوهرية المحددة للطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) وهذه العوامل هي : نسبه مساهمة كل من قطاعي الزراعة والتعدين في الناتج القومي الإجمالي ونسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدون الصادرات ونسبة مساهمة الصادرات في الناتج القومي الإجمالي وقد توصلت إلى أن العوامل الأربعة قد ساهمت بنسبه (٧٥ %) من التغيرات التي طرأت على الطاقة الضريبية خلال المدة المذكورة (١٧) .

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعراض المرجعي للدراسات التي تناولت موضوع الطاقة الضريبية ومحدداتها ،هي أن اغلبها تكاد تكون صورة طبق الأصل عن سابقتها وان اختلفت عنها في عدد العوامل المراد اختبارها قياسياً كمحددات للطاقة الضريبية ونوعها إلى حد ما . وانطلاقاً من ذلك فإن دراستنا هذه للطاقة الضريبية ومحدداتها في العراق سوف لا تخرج عن هذا الإطار و استكمالاً للدراسات السابقة ، ولكن تختلف عنها من حيث إضافة متغيرات كلية أخرى ذات أثر فعال في تحديد الطاقة الضريبية في الاقتصاد العراقي .

ثالثاً : قياس محددات الطاقة الضريبية

١- توصيف النموذج

إضافة إلى المتغيرات التي تم استخدامها في نماذج الدراسات السابقة تم إضافة متغيرات جديدة وكما هو مبين في (الجدول -1) ، والصيغة العامة المستخدمة هي كالآتي: ***

$$T/Y=B_0+B_1X_1+B_2X_2+B_3X_3+B_4X_4+B_5X_5-B_6X_6+B_7X_7+B_8X_8+B_9X_9+B_{10}X_{10}+U$$

إذ تدل (T/Y) على المتغير التابع وهو يمثل نسبة مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت المتغيرات المستقلة كالآتي :

- (X1) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- (X2) مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- (X3) مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي
- (X4) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
- (X5) مساهمة قطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي
- (X6) الرقم القياسي لأسعار المستهلك
- (X7) عرض النقد الضيق (M1)
- (X8) عدد السكان
- (X9) (الأنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- (X10) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
- (U) المتغير العشوائي .

٢- قياس وتحليل النموذج :

أعطت نتائج تقدير محددات الطاقة الضريبية الدالة الآتية**** :

$$T/Y = 1.35 - 0.00120X_1 + 0.0257X_2 + 0.164X_3 - 0.0349X_4 + 0.0173X_5 - 0.000009X_6 + 0.00002X_7 - 0.09X_8 - 2.58X_9 - 0.0009X_{10}$$

$$T \quad (0.45) \quad (-1013) \quad (0.39) \quad (1-16) \quad (-0.37) \quad (0.75) \quad (-1.68) \quad (15.13) \quad (-0.56) \quad (-0.83) \quad (-0.55)$$

$$R^2= 99.8 \quad R^{-2}=99.4$$

$$F. =274.67 \quad S =0.24$$

$$D.W= 1.87$$

يتبين من الدالة المقدره بأنها ذات قوة تفسيرية وتنبؤية عالية جداً، إذا استطاعت متغيرات الدالة من تفسير ٨٠، ٩٩% من التغير الحاصل في الطاقة الضريبية ، ويدل هذا المؤشر على جودة التوفيق الذي يعززه انخفاض قيمة الانحراف المعياري .

كما أن قيمة F مرتفعة بلغت (٢٧٤,٦٧) ، أي يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة بين الطاقة الضريبية ومحدداتها عند مستوى معنوية ٥% ونقبل الفرض البديل القائل بوجود تلك العلاقة ، ويوضح اختبار D.W عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

أما معاملات المتغيرات فتوضح (B1) الأثر السلبي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الطاقة الضريبية ، وهي نتيجة مخالفة للمنطق الاقتصادي ، وجاءت بسبب انه في الوقت الذي أنخفض فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أخذت نسبة الضريبية في الارتفاع .

وقد تبين من المعلمة (B2) الأثر الأيجابي لقطاع الزراعة على الطاقة الضريبية ، والتي جاءت بسبب ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت إلى (٣٦%) عام ١٩٩٤ والتي تزامنت مع انخفاض الطاقة الضريبية ، وهي نتيجة مخالفة لكثير من الدراسات ، إلا أنها كانت متوافقة مع الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي ، وخصوصاً في مرحلة الحصار ، والتي شهدت اهتماماً استثنائياً بقطاع الزراعة .

و يتبين من المعلمة (B3) الأثر الإيجابي لقطاع التعدين على الطاقة الضريبية وكانت هذه النسبة متفقه مع أغلب الدراسات السابقة، في حين كانت المعلمة (B4) تعكس الأثر السلبي لقطاع الصناعة التحويلية على الطاقة الضريبية.

وتدل المعلمة (B5) على أثر ايجابي للتجارة الخارجية على الطاقة الضريبية. وجاءت هذه النتيجة منسجمة مع المنطق الاقتصادي وخصوصاً بالنسبة للاقتصاد العراقي والذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية.

وتشير المعلمة (B6) الى الأثر السلبي للرقم القياسي للأسعار على الطاقة الضريبية إذ شهد ارتفاعاً كبيراً وخصوصاً خلال مرحلة الحصار إذ وصل إلى (١١٠٤١٦,٧) عام ١٩٩٦ ، وتعد هذه النتيجة متفقه مع منطق النظرية الاقتصادية .

وتؤكد المعلمة (B7) الأثر الايجابي لعرض النقد على الطاقة الضريبية، وهي منسجمة مع النظرية الاقتصادية.

وتوضح المعلمة (B8) الأثر السلبي للسكان على الطاقة الضريبية والذي يعكس ارتفاع نسبة السكان خارج نطاق سن العمل في التركيب العمري للسكان.

وجاءت المعلمتان (B9 ، B,10) لتؤكدان الأثر السلبي لكل من الأنفاق الحكومي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الطاقة الضريبية و لا تتفق هذه النتيجة مع المنطق الاقتصادي .

ويمكن بيان سبب عدم انسجام معلمة الأنفاق العام إلى أن الجزء الأكبر من الأنفاق العام كان موجهاً للأنفاق الجاري وخصوصاً الأنفاق العسكري أما بالنسبة لمعلمة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فهي تعود إلى العائدات النفطية ، والتي تعد المكون الأكبر للناتج المحلي الإجمالي والتي شهدت تدهوراً مستمراً بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد

العراقي ، مقابل هذا التدهور كان هناك ارتفاع في الطاقة الضريبية ، الأمر الذي أدى إلى هذه النتيجة .

إن المهم في هذه الدراسة، إنها استطاعت أن تحدد ٩٩,٨ % من محددات الطاقة الضريبية في العراق ، في حين أن معظم الدراسات السابقة لم تصل سوى إلى ٧٥ % ، وأن الذي يجعل من هذه الدراسة متميزة أنها حققت بالإضافة المعرفية في مجال تحديد عوامل الطاقة الضريبية.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات:

- ١- تعد الطاقة الضريبية من المؤشرات المهمة والدالة على كفاءة أداء النظام الضريبي وقدرته على تعبئة المواد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- ٢- أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الطاقة الضريبية ومحدداتها تكاد تكون صورة طبق الأصل لسابقتها وأن اختلفت عنها في عدد العوامل المراد اختبارها قياسياً.
- ٣- تمتلك الدالة المقدره لموضوع الدراسة قوة تفسيرية وتنبؤية عالية جداً، إذ استطاعت متغيرات الدالة تفسير ٩٩,٨ % من التغير الحاصل في الطاقة الضريبية .
- ٤- تأكد من التحليل القياسي بأن للقطاع الزراعي تأثيراً إيجابياً على الطاقة الضريبية وأيضاً بالنسبة للتجارة الخارجية وقطاع التعدين وعرض النقد.
- ٥- كانت المتغيرات (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، السكان، الانفاق العام ، قطاع الصناعة التحويلية ، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) ذا أثر سلبي على الطاقة الضريبية .
- ٦- أدت الظروف غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي كالحروب والحصار إلى أن تكون علاقة بعض المتغيرات غير مطابقة للمنطق الاقتصادي.

ب - التوصيات

- ١- التوسع في الدراسات الخاصة بالطاقة الضريبية وإعطاءها مزيداً من الأهتمام.
- ٢- زيادة إيرادات الدولة من خلال البحث عن مصادر تمويل جديدة أو من خلال مراجعة المصادر الحالية وذلك لأجل تقليص العجز في الموازنة.
- ٣- إيجاد طرق جديدة للاقتراض من الجمهور والمؤسسات الاقتصادية لتمويل جزء من عجز الموازنة بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي على البنك المركزي.
- ٤- إعادة النظر بالنظام الضريبي بما يؤمن زيادة الموارد وتوسيع الوعاء الضريبي وان لا يؤثر سلباً على المسيرة التنموية.
- ٥- ضرورة الحد من الأحادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة فاعلية القطاعات الأخرى (قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، ... الخ) ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

هوامش المصادر والمراجع

- ١- دلاور علي و آخرون، المالية العامة في المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، ط١، منشآت المعارف، الإسكندرية، ١٩٦١، ص ص ٣٣١-٣٣٢ .
 - ٢- حافظ الجغويني، اقتصاديات المالية العامة - دراسات في الاقتصاد العام، ط٢، دار الجيل للطباعة، ألقاهره، ١٩٧٤، ص ٢٧٠ .
 - يمثل الحد الأقصى للضغط الضريبي نسبة الضرائب الى الدخل القومي والذي يعبر عن ذلك الجزء من الموارد الذي اقتصتة الدولة على شكل ضرائب، وكذلك كلفة المدفوعات التي قرر أفراد المجتمع تحملها خارج نطاق السوق.
 - ٣ - يونس البطريق و عبد المجيد دراز ، النظام الضريبي ، بلا طبعه ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٨٤
 - ٤- عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة - الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة، الكتاب الثاني ، مديره الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ .
 - ٥- محمد عدينا ومنى أبو رمان، تحليل هيكل الإيرادات الضريبية والعبء الضريبي في الأردن للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٥، بحث منشور في مجله دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية العدد (١)، كانون الثاني ١٩٩٨، ص ٩٨ .
 - ٦- أحمد ملكاوي ومحمد أبو حمود، أثر برامج التصحيح الاقتصادي على العبء الضريبي والجهد الضريبي في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٧، الجامعة الأردنية، العدد (١)، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ٥١ .
 - ٧- نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.
 - ٨- حافظ الجغويني، مصدر سابق، ص ٢٧٠ .
 - ٩- نفس المصدر السابق، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
 - ١٠ - H.Dalton; principles of public Finace; Roatledy and Kegan - Rawllited; London; 1961; PP164-165.
- نقلًا عن:
- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، ط١ ، سيناء للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠٩ .
 - ١١- نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٨ .
 - ١٢- نفس المصدر السابق نفس الصفحة .
 - ١٣- حافظ الجغويني ، مصدر سابق ، ص ٢٧١ .
 - ١٤- دولاور علي وآخرون ، مصدر سابق ص ٣٣٠ .
 - ١٥ - نفس المصدر السابق ، ٣٣١ .
 - ١٦- عادل فليح وطلال محمود كداوي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

ومن أهم هذه الدراسات ما يأتي:

1- Malki, A . 1987, Dispensing with official foreign Resources in Jordan: A Disagree gated projection Model, ph. D, Dissertation University of Leeds, U.K.

2-Aby – Hamm our, 1997, the measurement of Taxable capacity in Jordan, PH.D, Dissertation University of Surrey U.I.

١٧- ينظر :

طه يونس وحمد حسين الهيتي ، محددات الطاقة الضريبية في العراق للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٥ ، بحث منشور ، في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، (العدد الخامس

٢٠٠٢) ، ص ص ٥٥ - ٦٨ .

- تم التقدير باستخدام برنامج Minitab الجاهز على الحاسبة الالكترونية .

- البيانات التي تم استخدامها بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ كسنة اساس .

(جدول-١)

بعض المؤشرات الأساسية للاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-١٩٩٦) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠

| المتغيرات السنة | النتج المحلي الأجمالي (د.م) | الإيرادات الضريبية (د.م) | T/Y | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | X6 | X7 | X8 | X9 | X10 |
|--------------------|--------------------------------------|--------------------------------|-------|--------|------|-------|------|------|----------|---------|--------|------|-------|
| ١٩٨٠ | ١٥٩١٨,٢ | ٥٢٦ | ٠,٠٣٣ | ١١٩١,٣ | ٤,٧ | ١٦,١ | ٤,٥ | ٨٨,١ | ١٠٠ | ٢٦٥,٢ | ١٣,٢٣٨ | ٠,٢٢ | ١٠,٧- |
| ١٩٨١ | ١٠٣٢٤,١ | ٥٦٣ | ٠,٠٥٤ | ٧٤٧ | ٧,٢ | ٣٣,٦ | ٦,٥ | ٩١,٥ | ١١٩,٨ | ٣٦٤٥,٥ | ١٣,٦٦٩ | ٠,٤٨ | ٣٥,١- |
| ١٩٨٢ | ١٠٤٩٢ | ٨١٨ | ٠,٠٧٧ | ٧٣٣ | ٨ | ٣٢ | ٦,٥ | ٩٤,٧ | ١٤٦,٢ | ٤٩٨٠,٧ | ١٤,١١٠ | ٠,٤٣ | ١٠,١ |
| ١٩٨٣ | ١٠١٣٥,٣ | ١٠٢٠ | ٠,١٠ | ٦٧٦ | ٧,٨ | ٣٦ | ٦,٩ | ٦٣,٧ | ١٦٣,٩ | ٥٥٢٧,٤ | ١٤,٥٨٦ | ٠,٣٠ | ٣,٣- |
| ١٩٨٤ | ١٠٩٥٧,٣ | ٧٢٠ | ٠,٠٦٥ | ٦٩٩,٧ | ٧,٨ | ٤١,٧ | ٦,٤ | ٥٧,٦ | ١٧٦,٨ | ٥٤٩٩,٩ | ١٥,٠٧٧ | ٠,٢٠ | ١٠,٨ |
| ١٩٨٥ | ١٠٩٢٠,٦ | ٨٩٣ | ٠,٠٨١ | ٦٨٠,٨ | ٩,٤ | ٤١,٧ | ٧,٤ | ٥٠,٨ | ١٨٤,٣ | ٥٧٧٧ | ١٥,٥٨٥ | ٠,١٧ | ٠,٣- |
| ١٩٨٦ | ١٢٢٢٣,٣ | ٨٥٣ | ٠,٠٦٩ | ٦٧١,١ | ٨,٦ | ٥١ | ٦,٦ | ٤٢,٩ | ١٨٦,٧ | ٦٧٣٦,٦ | ١٦,١١٠ | ٠,١٣ | ١١١,٩ |
| ١٩٨٧ | ١٥٦٨٢ | ٧٦٧ | ٠,٠٤٨ | ٩٣١,٧ | ٦ | ٥٨,٣ | ٦,١ | ٤٩,٢ | ٢١٢,٨ | ٨٣١٦,٧ | ١٦,٣٣٥ | ٠,٠٩ | ١٢٨,٢ |
| ١٩٨٨ | ١٥٨٨٩,٩ | ١٠٠٠ | ٠,٠٦٢ | ٩١٣,٥ | ٥,٨ | ٥٨,٨ | ٦,٢ | ٤٢,٤ | ٢٤٠ | ٩٨٤٨ | ١٦,٨٨٢ | ٠,٠٨ | ١٠١,٣ |
| ١٩٨٩ | ١٤١٧٨,٢ | ٩٨٧ | ٠,٠٦٩ | ٧٨٣,٩ | ٧,١ | ٥٦,٧ | ٦,٣ | ٤٤,٧ | ٢٧٤,٤ | ١١٨٦٨,٢ | ١٧,٤٢٨ | ٠,٠٩ | ١٠,٧- |
| ١٩٩٠ | ١٣٨٦٢,٩ | ٩١٥ | ٠,٠٦٦ | ٧٤٦,٣ | ٨ | ٥٣,٤ | ٥,٣ | ٣٧ | ٣١٤,١ | ١٥٣٥٩,٣ | ١٧,٨٩٠ | ٠,٠٧ | ٢,٢- |
| ١٩٩١ | ٣٥٦٦,٧ | ٥١١ | ٠,١٤٣ | ١٨٠,٩ | ٢٤ | ٤,٦ | ١٣,٥ | ٧,٤ | ٨٧٠,٢ | ٢٤٧٦٠,٢ | ١٨,٤١٩ | ٠,٠٧ | ٧٤,٢- |
| ١٩٩٢ | ٤١١٥,٩ | ٥٧٨ | ٠,١٤٠ | ٢١١,٥ | ٢٥,٢ | ١٠,٥- | ١٠,٥ | ٣,٦ | ١٦٠,٠,٩ | ٤٢٧٦٠,٢ | ١٨,٩٤٩ | ٠,٠٧ | ١١٥,٣ |
| ١٩٩٣ | ٢٩٥٦,٦ | ١٣٠٠ | ٠,٤٣ | ١٧٧ | ٣٥ | ١٩,٥- | ١٣ | ١,٢٣ | ٤٩٢٤,٧ | ٨٦٤٠٠,١ | ١٩,٤٧٨ | ٠,٠٧ | ٢٨,١- |
| ١٩٩٤ | ٢٠٩٠,٣ | ٣٤٣٦ | ١,٦ | ٢٢٩ | ٣٦ | ٦٠- | ١٣,٤ | ١,١٩ | ٣٧٠,٧٨,٢ | ٢٣٨٩٠٠ | ٢٠,٠٠٧ | ٠,٠٢ | ٢٩,٣- |
| ١٩٩٥ | ١٧٠٧,٤ | ١٣٤٦٠ | ٧,٩ | ٨٥,٣٥ | ٣٦ | ٠,١ | ١٤,٣ | ١,٥ | ١٦٧٣٦٧,١ | ٧٠٥١٠٠ | ٢٠,٥٣٦ | ٠,٠١ | ١٨,٣- |
| ١٩٩٦ | ٢٥٢٩,١ | ٢٩٦٩٨ | ١١,٧ | ١١٩,٧ | ٣٥ | ١ | ١٣,٨ | ١,٥ | ١١٠٤١٦,٧ | ٩٦٠٥٠٠ | ٢١,١٢٤ | ٠,٠١ | ١٤٨,١ |

المصدر:

- الحقل (٢) ، والحقول من (٥-١٣)
- هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء
- الحقل (٣)
- وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة .